

Distr.: General  
2 August 2013  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثامنة والستون

الجمعية العامة  
الدورة الثامنة والستون

البند ٧٤ من جدول الأعمال المؤقت\*  
تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص  
المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون  
الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم  
يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس الأمن التقرير  
السنوي العشرين للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة  
للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، المقدم  
من رئيس المحكمة الدولية وفقا للمادة ٣٤ من النظام الأساسي للمحكمة (انظر [S/25704](#)  
و Corr.1، المرفق) التي تنص على ما يلي:

يقدم رئيس المحكمة الدولية التقرير السنوي للمحكمة الدولية إلى مجلس  
الأمن وإلى الجمعية العامة.

\* A/68/150.



## كتاب الإحالة

٢ آب/أغسطس ٢٠١٣

يشرفني أن أقدم التقرير السنوي العشرين للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، المؤرخ ٢ آب/أغسطس ٢٠١٣، إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن وفقا للمادة ٣٤ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية.

(توقيع): ثيودور ميرون

الرئيس

رئيس الجمعية العامة  
الأمم المتحدة  
نيويورك

رئيس مجلس الأمن  
الأمم المتحدة  
نيويورك

## التقرير السنوي العشرون للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

موجز

يغطي التقرير السنوي العشرون للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ الفترة الممتدة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

وقد واصلت المحكمة التركيز على إنجاز جميع المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف، فأصدرت ١٣ من الأحكام في قضايا ابتدائية واستئنافية ومتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة. وتمت متابعة جميع الأفراد الصادرة بشأنهم لوائح اتهام البالغ عددهم ١٦١ فردا، وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت إجراءات الاستئناف جارية، أو كانت مهلة تقديم المذكرات الاستئنافية قد مدت، فيما يخص ٢١ شخصا، وكان ٤ أشخاص قيد المحاكمة الابتدائية. ويورد التقرير بتفصيل أنشطة المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ويبرهن على التزام المحكمة بإنجاز الدعاوى المعروضة عليها في أقرب وقت ممكن، دون التخلي عن مراعاة مبادئ أصول المحاكمات. غير أنه بالنظر إلى أن المحكمة سيكون لها اختصاص النظر في استئناف قضية برليتس وآخرين، يتوقع الآن أن يتواصل العمل المتعلق بإجراءات الاستئناف إلى غاية منتصف عام ٢٠١٧.

وواصل الرئيس بذل الجهود في سبيل تبسيط الإجراءات وتحسين وتيرة عمل المحكمة. وشجع على الخصوص مجلس الأمن على كفالة توفير القضاة للمحكمة بكامل عددهم من أجل الحيلولة دون وقوع أي تأخير محتمل ناتج عن زيادة عبء العمل لدى دائرة الاستئناف. وظل تناقص الموظفين يشكل تحديا كبيرا أمام عمل المحكمة.

وبفضل المساعدة القيمة لمكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة والفريق العامل غير الرسمي لمجلس الأمن المعني بالمحكمتين الدوليتين، قامت المحكمة بتنسيق إجراءات نقل المهام بسلاسة إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وفي ١ تموز/يوليه، بدأ فرع الآلية في لاهاي عمله بعد أن بدأ فرع أروشا عمله بنجاح في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المحكمة تقديم إسهامات هامة في تطوير كل من القواعد القانونية للقانون الجنائي الدولي والإجراءات الجنائية الدولية، وفي صون السلم والاستقرار في دول يوغوسلافيا السابقة. ومما يزيد تأكيد نجاح المحكمة هو متابعة جميع الأشخاص الصادرة بشأنهم لوائح اتهام والسمعة التي اكتسبتها المحكمة من حيث توخي الإنصاف والتزاهة على صعيد الإجراءات.

وأحرز مكتب المدعي العام التقدم في إنجاز ولاية المحكمة على كل من المستويين الابتدائي والاستئنافي. وواصل المكتب تطوير علاقات العمل مع سلطات دول يوغوسلافيا السابقة من أجل تشجيع التعاون مع المحكمة ودعم المحاكمات المحلية بشأن جرائم الحرب.

وقدم قلم المحكمة، تحت سلطة الرئيس، الدعم الإداري والقضائي إلى المحكمة عن طريق تنسيق طائفة واسعة من المسائل القانونية والسياساتية والتشغيلية. ونسق قلم المحكمة أيضا الترتيبات العملية اللازمة لنقل المسؤوليات إلى الآلية.

## المحتويات

### الصفحة

٦	.....	أولا - مقدمة
٧	.....	ثانيا - الأنشطة التي تشترك فيها المحكمة بأكملها
٧	.....	ألف - الرئيس
١٠	.....	باء - مكتب المحكمة
١٠	.....	جيم - مجلس التنسيق
١٠	.....	دال - الجلسات العامة
١٠	.....	هاء - لجنة القواعد
١١	.....	ثالثا - أنشطة دوائر المحكمة
١١	.....	ألف - تشكيل دوائر المحكمة
١٢	.....	باء - الأنشطة الرئيسية للدوائر
١٦	.....	رابعا - أنشطة مكتب المدعي العام
١٦	.....	ألف - إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف
١٧	.....	باء - التعاون
٢٠	.....	جيم - التنفيذ الفعلي للاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب
٢١	.....	خامسا - أنشطة قلم المحكمة
٢١	.....	ألف - مكتب السجل
٢٣	.....	باء - شعبة الدعم القضائي
٢٥	.....	جيم - شعبة خدمات الدعم الإداري

## أولا - مقدمة

١ - يعرض التقرير السنوي العشرون للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ الأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة خلال الفترة الممتدة من ١ آب/ أغسطس ٢٠١٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٢ - وواصلت المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز كما أقرها مجلس الأمن في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، والتركيز على كفالة إنجاز إجراءات المحاكمة والاستئناف دون تأخير. وعند انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير، كانت إجراءات الاستئناف جارية، أو كانت مهلة تقديم المذكرات الاستئنافية قد مدت، فيما يخص ٢١ شخصا، وكان ٤ أشخاص قيد المحاكمة الابتدائية. وأصدرت الدوائر الابتدائية أحكاما في قضايا هاراديناوي وآخرين، وبرليتس وآخرين، وستانيشيتش وسيماتوفيتش، وستانيشيتش وجوبيلانين، وتوليمير. وتنظر المحكمة حاليا في إجراءات استئناف جميع تلك القضايا باستثناء قضية هاراديناوي وآخرين. وأصدرت دائرة الاستئناف أحكاما في قضيتي غوتوفينا وماركاتش ولو كيتش ولو كيتش، وبيريسيتش، وفي استئناف الادعاء ضد تبرئة السيد كاراديتش عملا بالقاعدة ٩٨ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة. وصدر حكم ابتدائي بشأن انتهاك حرمة المحكمة في قضية كريستيتش، وصدرت أحكام استئنافية بشأن انتهاك حرمة المحكمة في قضية راسيتش وفي قضيتين ناشئتين عن إجراءات المحاكمة الابتدائية الخاصة بشيشيلي. واختتمت المحكمة الإجراءات ضد ١٣٦ من الأشخاص الذين أصدرت المحكمة بشأنهم لوائح اتهام وعددهم ١٦١ شخصا. ولم تنبأ أية لوائح اتهام سارية بشأن انتهاكات تتعلق بجرائم رئيسية مشمولة بالنظام الأساسي.

٣ - وأعاد الأمين العام تعيين المسجل، جون هوكينغ، بالتشاور مع رئيس المحكمة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣ اعتبارا من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣. وواصل الرئيس، القاضي ثيودور ميرون، والمدعي العام، سيرج براميرتز، أداء مهامهما في المحكمة.

٤ - واتخذت تدابير مختلفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لكفالة عمل المحكمة بأكثر قدر ممكن من الفعالية، مع توخي أقصى درجات الإنصاف في الإجراءات. وشملت هذه التدابير التنسيق مع مجلس الأمن لكفالة تعيين قضاة المحكمة بكامل عددهم من أجل التصدي للحالات التأخير المحتملة نتيجة لزيادة عبء عمل دائرة الاستئناف.

٥ - وظلت وتيرة القضايا الابتدائية والاستئنافية تتأثر بالنقص في الموظفين وفقدان موظفين من ذوي الكفاءات العالية. وعلى الرغم من اتخاذ الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارات بشأن استبقاء الموظفين، ظلت هذه المشكلة قائمة طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

## ثانياً - الأنشطة التي تشترك فيها المحكمة بأكملها

### ألف - الرئيس

٦ - أشرف الرئيس على أعمال المحكمة مركزاً على المسؤوليات القضائية التي يتولاها مكتبه وعلى المبادرات الرامية إلى إنحاز المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف في الوقت المحدد. وواصل أيضاً مشاريع بناء القدرات وتراث المحكمة وأجرى اتصالات مع الحكومات والمنظمات الدولية.

### ١ - توضيح الإجراءات وتعزيز دائرة الاستئناف

٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت المحكمة بتعديل القاعدة ٣٣ مكرراً من القواعد الإجرائية لتوضيح مهام نائب المسجل. واعتمدت القاعدة ٣٣ مكرراً ثانياً من القواعد الإجرائية لتحديد مهام رئيس الدوائر. وعدلت المحكمة القاعدة ٦٩ من القواعد الإجرائية من أجل تمكين كل من المدعي العام ومحامي الدفاع من تقديم طلب بعدم الكشف عن هوية الضحية أو الشاهد في ظروف معينة، وإتاحة المزيد من المرونة للدوائر الابتدائية في اتخاذ قرار كشف هوية الضحية أو الشاهد. وأخيراً، عدلت القاعدة ١٢٦ من القواعد الإجرائية بحيث توضح أن المهلة المحددة للقيام بعمل ما بعد تقديم وثيقة من الوثائق تبدأ في السريان اعتباراً من تاريخ توزيع تلك الوثيقة.

٨ - وقام الرئيس بالتنسيق الوثيق مع قضاة المحكمة ومكتب الشؤون القانونية والفريق العامل لمجلس الأمن من أجل الحد من مخاطر التأخير في المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف. وقام الرئيس، ضمن الجهود التي بذلها، برصد التقدم المحرز في القضايا عن كثب، وكان سابقاً إلى تعيين موظفين قانونيين إضافيين في الأفرقة التي هي في حاجة إلى مساعدة. وعمل الرئيس بنشاط من أجل الحيلولة دون وقوع أي تأخير محتمل نتيجة زيادة عبء عمل دائرة الاستئناف. وسارع الرئيس على الخصوص بطلب تعويض قاضية دائرة الاستئناف أندريزيا فاز (السنغال) التي استقالت من منصبها في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣. ولاحظ الرئيس أيضاً أنه على الرغم من أن مجلس الأمن استبق الأحداث وخطط للانتقال من مرحلة المحاكمات الابتدائية إلى الاستئنافات حينما أذن بنقل أربعة قضاة دائمين بالدوائر الابتدائية إلى دائرة الاستئناف، لم يتسن نقل هؤلاء بسبب المحاكمات الابتدائية الجارية بشأن المتهمين

الذين اعتقلوا مؤخرا. وقرر مجلس الأمن في هذا الشأن أن تستعيد المحكمة قضاها بكامل عددهم عن طريق انتخاب قاض بديل يعين في دائرة الاستئناف.

## ٢ - بناء القدرات وتراث المحكمة

٩ - واصلت المحكمة العمل مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن مشروع إقامة العدالة في قضايا جرائم الحرب. ويشمل هذا المشروع تدريب القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع في يوغوسلافيا السابقة على المهارات. وشاركت المحكمة، فضلا عن ذلك، في اجتماعات للأقران عقدت لأجل القضاة ودوائر دعم الشهود في المنطقة.

١٠ - وواصلت المحكمة أيضا العمل مع السلطات المحلية والشركاء الدوليين من أجل إقامة مراكز إعلامية في يوغوسلافيا السابقة. وفي البوسنة، تعهد عمدة سرايفو، بدعم من عضوي الرئاسة البوشناقي والكرواتي البوسني، بتوفير مكان يخصص لمركز إعلامي في المكتبة الوطنية في سرايفو التي تم تجديدها. وأشار عضو الرئاسة الصربي البوسني أيضا إلى دعم المركز الإعلامي في سرايفو، وإنشاء مركز إعلامي في بانيا لوكا. وتنتظر المحكمة التوصل بالمزيد من المعلومات من سلطات بانيا لوكا فيما يتعلق بالمباني والموارد الأخرى التي ستوفرها للمشروع. وفي كرواتيا، أبلغت السلطات المحكمة بأنه يمكن استضافة مركز إعلامي في جامعة زغرب إذا اتخذ قرار بإنشاء مركز في كرواتيا. وستستلزم المبادرات في كلا البلدين تمويلا ودعما خارجيين.

١١ - وفي أيار/مايو ٢٠١٣، نظمت المحكمة في لاهاي احتفالا بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإنشائها. بموجب قرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣) حضره الكثير من كبار الشخصيات، بمن فيهم صاحب الجلالة ويلم ألكسندر، ملك هولندا، ووكيلة الأمين العام للشؤون القانونية، باتريسيا أوبرايان. والمحكمة هي أيضا في صدد التخطيط لمؤتمر سيعقد في سرايفو في أواخر عام ٢٠١٣ سيدعى إلى حضوره ممثلو جميع دول يوغوسلافيا السابقة.

## ٣ - العلاقات مع الحكومات والمنظمات الدولية

١٢ - على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، قام الرئيس بزيارات إلى عدة دول قدم خلالها إحاطات بشأن عمل المحكمة، وتنفيذ استراتيجية الإنجاز، والانتقال إلى الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين، والتحديات التي تواجه المحكمة. وقام الرئيس بهذه الزيارات إلى المملكة المتحدة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ ثم من ٦ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠١٣، وإلى الولايات المتحدة في ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وإلى كندا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وإلى فرنسا في

٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وإلى الصين في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفضلا عن ذلك، شارك الرئيس في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣ في زيارة إلى سان بترسبرغ نظمتها مدينة لاهاي، إلى جانب قادة المؤسسات الدولية التي تتخذ من لاهاي مقرا لها.

١٣ - وقدم الرئيس أيضا عروضاً بشأن عمل المحكمة أمام الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، خاطب الرئيس الجمعية العامة بشأن التقرير السنوي التاسع عشر للمحكمة (انظر A/67/PV.24). وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، خاطب الرئيس مجلس الأمن لعرض تقرير استراتيجية الإنجاز الثامن عشر للمحكمة (انظر S/PV.6880). وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، خاطب الرئيس مجلس الأمن بشأن تقرير استراتيجية الإنجاز التاسع عشر للمحكمة (انظر S/PV.6977).

١٤ - وزار المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدة ممثلين للحكومات والهيئات القضائية والتقوا بالرئيس والقضاة وغيرهم من المسؤولين للاطلاع على إنجازات المحكمة والتحديات التي تواجهها والعمل الجاري بها. ومن هؤلاء الزائرين وزير العدل في صربيا، نيكولا سيلاكوفيتش، الذي التقى بالرئيس في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، استقبلت المحكمة أيضا قضاة ومسؤولين من ألبانيا وتركيا ودول مختلفة من يوغوسلافيا السابقة. وزارت رئيسة أمناء المظالم في السويد، إليزابيت فورا، المحكمة في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣، وزارها رئيس ألمانيا، جواكيم غوكن، في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣. وفيما بين ٢٤ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، استقبلت المحكمة مجموعة من القضاة والمدعين العامين الفرنسيين. وزار المحكمة أيضا قضاة ومختزلون للمحاضر من كرواتيا في ١٦ و ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٣.

#### ٤ - النشاط القضائي

١٥ - قام رئيس المحكمة، بحكم المهام القضائية الموكلة إليه بمقتضى النظام الأساسي والقواعد الإجرائية للمحكمة والتوجيهات الخاصة بممارستها وتنفيذا لتلك المهام، بإصدار أوامر عديدة بتكليف الدوائر بالقضايا، واستعرض عدة قرارات اتخذها مسجل المحكمة. ونظر الرئيس أيضا في ١٤ من طلبات العفو وتخفيف الأحكام والنقل والإفراج المبكر من الأشخاص الذين أذنتهم المحكمة، واستجاب لأحد عشر طلبا ورفض ثلاثة.

## ٥ - الانتقال إلى الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

١٦ - بدأ فرع الآلية الدولية في لاهاي عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. واتخذ الرئيس خطوات عملية من أجل كفالة تسليم المهام إلى الآلية بسلاسة، وقام بالاتصال بالجهات المعنية الداخلية والخارجية وتيسير وضع الممارسات والإجراءات اللازمة.

## باء - مكتب المحكمة

١٧ - عملاً بالقاعدة ٢٣ من القواعد الإجرائية، يتألف مكتب المحكمة من رئيس المحكمة ونائبه والقضاة رؤساء الدوائر الابتدائية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تشاور الرئيس مع المكتب بشأن طلبات العفو وتخفيف الأحكام والإفراج المبكر عن الأشخاص المدانين الذين يقضون فترات عقوبتهم. وقدم المكتب أيضاً المشورة إلى الرئيس بشأن مسائل السياسة العامة المتعلقة بالمحكمة.

## جيم - مجلس التنسيق

١٨ - عملاً بالقاعدة ٢٣ مكرراً من القواعد الإجرائية، يتألف مجلس التنسيق من الرئيس والمدعي العام ومسجل المحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المجلس عدة اجتماعات لكي يناقش جملة أمور منها مسألة المحفوظات، والشواغل المتعلقة بالميزانية، وكفالة الانتقال السلس إلى الآلية الدولية.

## دال - الجلسات العامة

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد القضاة جلسة عامة واحدة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

## هاء - لجنة القواعد

٢٠ - تتألف العضوية القضائية للجنة القواعد من نائب الرئيس كارمل أجيوس (رئيساً)، والرئيس ثيودور ميرون، والقضاة كريستوف فلوغي، وألفونس أوري، وأو - غون كوان. ومن بين الأعضاء الذين ليس لهم حق التصويت المدعي العام ومسجل المحكمة وممثل رابطة محامي الدفاع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت لجنة القواعد مرتين في ٢٨ كانون الثاني/يناير و ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ لمناقشة القواعد الإجرائية وتقديم التوصيات إلى القضاة.

## ثالثاً - أنشطة دوائر المحكمة

### ألف - تشكيل دوائر المحكمة

٢١ - يعمل في المحكمة حالياً اثنان وعشرون قاضياً ينتمون إلى ٢١ بلداً. وتتألف الدوائر في الحاضر من ١٣ قاضياً من قضاة المحكمة الدائمين، وخمسة قضاة دائمين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يعملون في دائرة الاستئناف، وأربعة قضاة مخصصين.

٢٢ - وقضاة المحكمة الدائمون هم ثيودور ميرون (رئيس المحكمة، الولايات المتحدة الأمريكية)، و كارمل أجيوس (نائب الرئيس، مالطة)، و كريستوف فلوغي (ألمانيا)، وألفونس أوري (هولندا)، وأو - غون كوان (جمهورية كوريا)، و باتريك روبنسون (جامايكا)، و فاوستو بوكار (إيطاليا)، و ليو داتشون (الصين)، و جان - كلود أنطونيني (فرنسا)، و باكوبي دجاستيس مولوتو (جنوب أفريقيا)، و بورتون هول (جزر البهاما)، و هاورد موريسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، و غي ديلفوا (بلجيكا). والقضاة الدائمون من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين يعملون في دائرة الاستئناف هم محمد غوناي (تركيا)، والقضاة الذين جرى نقلهم من الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى دائرة الاستئناف وهم أرليت راماروسون (مدغشقر)، اعتباراً من ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وخالدة رشيد خان (باكستان)، اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١٢، وبتحيار توزموخاميدوف (الاتحاد الروسي)، اعتباراً من ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ووليام حسين سيكولي (جمهورية ترازيا المتحدة)، اعتباراً من ١٠ آذار/مارس ٢٠١٣. وعملت أندريزيا فاز (السنغال)، وهي قاضية دائمة في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في دائرة الاستئناف خلال الفترة المشمولة بالتقرير ولكنها استقالت من منصبها في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣.

٢٣ - وقضاة المحكمة المخصصون هم أنطوان كيسييا - مي ميندوا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، و فريدريك هاروف (الدانمرك)، و فلافيا لاتانزي (إيطاليا)، و مفليل بيرد (ترينيداد وتوباغو). وعملت بريسكا ماتيمبا نيامي (زامبيا) أيضاً قاضية مخصصة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لكنها غادرت المحكمة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إثر انتهاء ولايتها. وعمل أرباد براندلر (هنغاريا) وستيفان تريشل (سويسرا) قاضيين مخصصين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لكنهما غادرا المحكمة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣ إثر انتهاء ولايتهما. وعملت إليزابيث غوانزا (زمبابوي) وميشيل بيكار (فرنسا) قاضيتين مخصصتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لكنهما غادرتا المحكمة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ إثر انتهاء ولايتهما.

٢٤ - وعند نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الدوائر الابتدائية مكونة من القضاة فلوغي (رئيس دائرة)، وأوري (رئيس دائرة) وكون (رئيس دائرة)، وأنطونييتي، ومولوتو، وهول، وموريسون، وديلفوا، وميندوا، وهارهورف، ولاتانزي، ويبرد.

٢٥ - وعند نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت دائرة الاستئناف مكونة من القضاة ميرون (رئيس دائرة)، وأجيوس، وسيكولي، وروبنسون، وغوناي، وبوكار، وليو، وراماروسون، وغان، وتوزموخاميدوف.

## باء - الأنشطة الرئيسية للدوائر

٢٦ - في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن هناك أي قضايا في المرحلة التمهيديّة بانتظار أن تنظر فيها الدوائر الابتدائية.

### ١ - الدائرة الابتدائية الأولى

قضية ملاديتش

٢٧ - وُجّهت إلى راتكو ملاديتش ١١ تهمة بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، تتعلق كلها بأعمال يُزعم أنها ارتكبت في البوسنة والهرسك في الفترة ما بين ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة أوري (رئيسا)، وفلوغي، ومولوتو. وبدأت المحاكمة في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢، ويتوقع صدور الحكم في تموز/يوليه ٢٠١٦.

قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش

٢٨ - صدر الحكم في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣. وحكمت الدائرة الابتدائية المكونة من القضاة أوري (رئيسا)، وبيكار، وغوانزا، براءة يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش من جميع التهم الواردة في لائحة الاتهام.

### ٢ - الدائرة الابتدائية الثانية

قضية غوران هادزيتش

٢٩ - وُجّهت لغوران هادزيتش ١٤ تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، تتعلق كلها بأعمال يُزعم أنها ارتكبت في صربيا وكرواتيا في الفترة ما بين ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وتتألف الدائرة

الابتدائية من القضاة ديلفوا (رئيسا)، وهول، وميندوا. وبدأت المحاكمة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ويتوقع صدور الحكم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

قضية هاراديناى وآخرين

٣٠ - صدر الحكم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وحكمت الدائرة الابتدائية المكونة من القضاة مولوتو (رئيسا)، وهول، وديلفوا ببراءة راموش هاراديناى، وإدريس بالاي، ولاهي براهيماي من جميع التهم الواردة في لائحة الاتهام.

توليمير

٣١ - صدر الحكم في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأدانت الدائرة الابتدائية المكونة من القضاة فلوغي (رئيسا) وميندوا ونيامي، زدرافكو توليمير بتهمة الإبادة الجماعية، والتآمر من أجل ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية، وانتهاك قوانين الحرب أو أعرافها. وحكم على توليمير بالسجن مدى الحياة.

قضية ستانيشيتش وجوبليانين

٣٢ - صدر الحكم في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣. وأدانت الدائرة الابتدائية المكونة من القضاة هول (رئيسا) وديلفوا وهاروف، كلا من ميتشو ستانيشيتش وستويان جوبليانين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها. وحُكم على كل من ستانيشيتش وجوبليانين بالسجن لمدة ٢٢ سنة.

### ٣ - الدائرة الابتدائية الثالثة

كاراديتش

٣٣ - وُجهت إلى رادوفان كاراديتش ١١ تهمة بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، تتعلق كلها بأعمال زُعم أنها ارتكبت في البوسنة والهرسك في الفترة ما بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٥. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة كوان (رئيسا)، وموريسون وبيرد ولاتانزي (قاضية احتياطية). وبدأت المحاكمة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وهي حاليا في مرحلة الدفاع التي بدأت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ويتوقع صدور الحكم في تموز/يوليه ٢٠١٥.

### قضية برلنغ و آخريين

٣٤ - صدر الحكم في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣. وأدانت الدائرة الابتدائية المكونة من القضاة أنطونيني (رئيسا)، وبراندر، وتريشل، وميندوا (قاض احتياطي)، كلا من يدرانكو برلنغ و برونو ستوييتش وسلوبودان براليك، وميليفوي بتكوفيتش، وفالنتين كوريتش، وبريسلاف بوسيتش بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، وانتهاكات حسيمة لاتفاقيات جنيف. وحكم على برلنغ بالسجن لمدة ٢٥ سنة؛ وحكم على كل من ستوييتش وبراليك وبتكوفيتش بالسجن لمدة ٢٠ سنة؛ وحكم على كوريتش بالسجن لمدة ١٦ سنة؛ بينما حكم على بوسيتش بالسجن لمدة ١٠ سنوات.

### قضية شيشيلي

٣٥ - وُجهت إلى فويسلاف شيشيلي تسع تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، تتعلق كلها بأعمال زُعم أنها ارتكبت في كرواتيا، والبوسنة والمهرسك، وفويفودينا (صربيا) في الفترة ما بين آب/أغسطس ١٩٩١ وأيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة أنطونيني (رئيسا)، وهاروف، ولاتانزي. واختتمت إجراءات المحاكمة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٢، وتقوم الدائرة الآن بإجراء المداولات وإعداد الحكم. وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أصدرت الدائرة أمرا خاصا بالمواعيد يحدد تاريخ إصدار الحكم في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

### كرستيتش

٣٦ - صدر الحكم في قضية انتهاك حرمة المحكمة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣. إذ قضت الدائرة الابتدائية المكونة من القاضي بيرد (رئيسا) وكوان وموريسون ولاتانزي (قاضي احتياطي) ببراءة كرسيتش من تهمة انتهاك حرمة المحكمة.

### ٤ - مجلس الإحالة المنصوص عليه في القاعدة ١١ مكررا

٣٧ - أحال مجلس الإحالة المنصوص عليه في القاعدة ١١ مكررا جميع قضايا المتهمين من المستوى الأدنى والمتوسط من جدول الدعاوى الخاص به، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر مجلس الإحالة المنصوص عليه في القاعدة ١١ مكررا قرارا سريا يتعلق بقضية محالة سابقا.

٥ - الدائرة المعيّنة خصيصا (القاعدة ٧٥ (حاء) و (زاي) والقاعدة ٧٥ مكررا والقاعدة ٧٥ مكررا ثانيا

٣٨ - أصدرت الدائرة المعيّنة خصيصا ٣١ قرارا وأمرات تبت في طلبات مقدمة من أطراف ثالثة للحصول على معلومات وأدلة سرية من ١٢ قضية.

٦ - الأنشطة الرئيسية لدائرة الاستئناف

(أ) الطعون العارضة

٣٩ - أصدرت دائرة الاستئناف قراراتين بشأن طعنين عارضين في قضيتي كاراديتش وبرليتس وآخرين.

(ب) استئناف أحكام انتهاك حرمة المحكمة

٤٠ - في قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي، أصدرت دائرة الاستئناف حكمي استئناف في ما يخص انتهاك حرمة المحكمة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣ (القضيتان رقم IT-03-67-R77.3-A و IT-03-67-R77.4-A).

(ج) استئناف الأحكام المتعلقة بموضوع الدعاوى

- ٤١ - أصدرت دائرة الاستئناف ثلاثة أحكام نهائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- ٤٢ - وفي قضية المدعي العام ضد أني غوتوفينا وملادن مار كاتش، صدر حكم الاستئناف في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وألغت دائرة الاستئناف إدانتي المستأنفين معا.
- ٤٣ - وفي قضية المدعي العام ضد ميلان لو كيتش وسريديوي لو كيتش، صدر حكم الاستئناف في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وألغت دائرة الاستئناف إدانة سريديوي لو كيتش ببعض التهم وخفضت عقوبته إلى السجن لمدة ٢٧ عاما؛ ورفضت جميع مسوغات استئناف ميلان لو كيتش وأكدت الحكم عليه بالسجن مدى الحياة؛ ورفضت قبول مسوغات الاستئناف التي قدمها الادعاء.
- ٤٤ - وفي قضية المدعي العام ضد مومتشيلو بيريزيتش، صدر حكم الاستئناف في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣. وألغت دائرة الاستئناف جميع ما أدين به بيريزيتش.
- ٤٥ - وعلاوة على ذلك، أصدرت دائرة الاستئناف في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣ حكما في طلب استئناف الادعاء العام لحكم بالبراءة الجزئية، قدم عملا بالقاعدة ٩٨ مكررا من

القواعد الإجرائية، في قضية المدعي العام ضد رادوفان كاراديتش. وألغت دائرة الاستئناف الحكم ببراءة كاراديتش وأعدت القضية إلى الدائرة الابتدائية.

٤٦ - ولا تزال ثلاث قضايا نوقشت في التقرير السنوي السابق معروضة على دائرة الاستئناف: قضية المدعي العام ضد نيكولا شاينوفيتش وآخرين، وقضية المدعي العام ضد فويادين بوبوفيتش وآخرين، وقضية المدعي العام ضد فلاستيمير دورديفيتش. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدمت إلى دائرة الاستئناف طلبات استئناف الأحكام في أربع قضايا إضافية هي قضية المدعي العام ضد يدرانكو برليتش وآخرين، وقضية المدعي العام ضد يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، وقضية المدعي العام ضد ميتشو ستانيشيتش وستويان جوبليانين، وقضية المدعي العام ضد زدرافكو توليمير. وعُقدت جلسات استئناف في قضيتي شاينوفيتش وآخرين ودورديفيتش، ومن المتوقع إصدار حكمين في هاتين القضيتين بحلول نهاية عام ٢٠١٣. ولا تزال الأنشطة السابقة للاستئناف جارية في القضايا الأخرى المعروضة على دائرة الاستئناف.

٤٧ - وقدم قبل ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إخطار بالاستئناف في قضية المدعي العام ضد يدرانكو برليتش وآخرين. وبناء على ذلك، ستحتفظ المحكمة باختصاصها في ما يتعلق بهذا الاستئناف. ومن المتوقع أن يصدر الحكم في هذا الاستئناف في منتصف عام ٢٠١٧، وهي المرحلة التي يتوقع أن تكمل فيها المحكمة أعمالها القضائية.

٤٨ - وصدر ما مجموعه ٩٢ من القرارات والأوامر السابقة للاستئناف خلال الفترة المشمولة بالتقرير<sup>(١)</sup>.

٤٩ - وتقوم الدائرة حاليا بالنظر في طلبي مراجعة. قدم الأول سريدوي لوكيتش بشأن حكم الاستئناف الصادر في قضية المدعي العام ضد ميلان لوكيتش وسريدوي لوكيتش. فيما قدم الثاني محامي الدفاع لراسم ديليتش المتوفى بشأن الحكم الابتدائي الصادر في قضية المدعي العام ضد راسم ديليتش.

## رابعا - أنشطة مكتب المدعي العام

### ألف - إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز مكتب المدعي العام تقدما هاما نحو إنجاز أعماله المتعلقة بالمحاكمات وإدارة أعباء القضايا الكثيفة الناتجة عن دعاوى الاستئناف، مع

(١) يشمل هذا العدد الأوامر والقرارات الصادرة حتى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣.

التحضير في الوقت نفسه لنقل مهامه وإسنادها إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

٥١ - وخلال هذه الفترة، صدرت أحكام بشأن خمس محاكمات ابتدائية (هارادينايا وآخرين، وتوليمير، وستانيشيتش وجوبليانين، وبرليتش وآخرين، وستانيشيتش وسيماتوفيتش)؛ وأربعة دعاوى استئناف (لو كيتش ولو كيتش، وغوتوفينا وماركاتش، وبيريزيتش، و كاراديتش (القاعدة ٩٨ مكررا، الاستئناف))؛ وثلاث قضايا انتهاك لحرمة المحكمة (كريستيش، وراشيتش، وشيشيلي). وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، توجد قضيتان في مرحلة عرض الادعاء العام للأدلة (هادزيتش وملاديتش)؛ وقضية واحدة في مرحلة تقديم الدفاع للأدلة (كاراديتش)؛ وينتظر صدور الحكم في قضية واحدة عن الدائرة الابتدائية (شيشيلي). وإضافة إلى ذلك، توجد سبع قضايا في مرحلة الاستئناف (بوفوفيتش وآخرين، وسينوفيتش وآخرين، ودورديفيتش، وتوليمير، وستانيشيتش وجوبليانين، وبرليتش وآخرين، وستانيشيتش وسيماتوفيتش). ورد مكتب المدعي العام على التماسات الدفاع مراجعة الحكم النهائي الصادر في قضية ديليتش وإعادة النظر في الحكم النهائي الصادر في قضية سريدوي.

٥٢ - والمكتب، وهو يشرف على إنهاء ولايته، منهك أكثر من أي وقت مضى في العمل بشأن بعض أهم القضايا التي عرضت حتى الآن على المحكمة. ووفر المكتب، باعتماد الأدلة الكتابية بدلا من الشهادة المباشرة، إلى حد كبير من وقت المحكمة. غير أنه نتيجة لهذه التدابير، تسير الإجراءات المتعلقة بالمحاكمات الثلاث المتبقية بوتيرة سريعة، مما يضع ضغطا إضافيا كبيرا على أعضاء فريق المحاكمات، بالإضافة إلى الضغط الناتج فعلا عن تناقص الموظفين. وقدمت شعبة الاستئناف دعما حاسم الأهمية لأعمال المحاكمات من أجل تقليل أثر مغادرة موظفين أساسيين على سير المحاكمات إلى أدنى حد؛ غير أن موارد شعبة الاستئناف تتعرض لضغوط شديدة، علما أنه ينتظر أن تعالج سبعة دعاوى استئناف.

## باء - التعاون

٥٣ - واصلت المحكمة الاعتماد على تعاون الدول الكامل من أجل الاضطلاع بولايتها. ويظل التعاون الذي تبديه دول يوغوسلافيا السابقة تعاوننا هاما يركز على الخصوص على الدعم اليومي للمحاكمات ودعاوى الاستئناف الجارية. وواصل مكتب المدعي العام تعزيز وتقييم التعاون بين المحكمة وبلدان يوغوسلافيا السابقة، وواصل المدعي العام توطيد علاقات العمل مع المدعين العامين الوطنيين. والتقى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ ثم في

نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٣ بالمسؤولين و/أو المدعين العامين في بريوني وسرايفو وبلغراد من أجل مناقشة سبل التعاون وغير ذلك من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

#### ١ - تعاون صربيا

٥٤ - واصلت صربيا الاضطلاع بدور هام في كفالة إنجاز أعمال مكتب المدعي العام بنجاح. وأعاد ممثلو حكومة صربيا خلال الاجتماعات المعقودة في بلغراد تأكيد الضمانات التي قدموها سابقا بمواصلة التعاون مع المكتب. وواصلت صربيا إبداء الحرص على الاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من المكتب، وقامت على النحو المناسب بتيسير وصول المكتب إلى الشهود، بسبل منها تيسير مثول الشهود أمام المحكمة. وسيواصل المكتب في الأشهر القادمة التماس تعاون صربيا دعما لأعباء القضايا التي يعالجها باستمرار.

٥٥ - وعلى إثر إلقاء القبض على آخر الهاربين من المحكمة، وهما ملاديتش وهادزيتش، التزمت صربيا بتقديم معلومات شاملة للمكتب توضح أسباب إفلات عدد من الهاربين من قبضة العدالة لمدة جد طويلة قبل أن يلقي عليهم القبض، وبالتحقيق بشأن الأفراد الذين ساعدوا في توفير الملجأ للهاربين ومحاكمتهم. وأثناء زيارة المدعي العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى بلغراد، قدم المدعي العام الصربي المكلف بجرائم الحرب معلومات إضافية وأكثر تفصيلاً عن التقدم المحرز بشأن التحقيق في شبكات الهاربين. وارتفعت وتيرة التحقيقات في نهاية المطاف، مما أسفر عن تحقيق نتائج في بعض المجالات. ويتواصل عمل صربيا فيما يتعلق بشبكات الهاربين، وتشجع السلطات الصربية على أن تكفل معالجة هذه المسألة نهائياً بسرعة وفعالية.

#### ٢ - تعاون كرواتيا

٥٦ - على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت السلطات الكرواتية ردوداً سريعة ومناسبة لطلبات المساعدة اليومية المقدمة من مكتب المدعي العام، ويسرت الوصول إلى الشهود والحصول على الأدلة بحسب الحاجة. وسيواصل المكتب الاعتماد على تعاون كرواتيا في المحاكمات ودعوى الاستئناف المقبلة.

#### ٣ - تعاون البوسنة والهرسك

٥٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت سلطات البوسنة والهرسك بالرد على نحو سريع ومناسب على معظم طلبات المكتب المقدمة للحصول على الوثائق وللإطلاع على المحفوظات الحكومية. وقدمت السلطات أيضاً مساعدة قيمة في المسائل المتعلقة بحماية

الشهود ويسرت مثل الشهود أمام المحكمة. وسيواصل المكتب الاعتماد على تعاون البوسنة والهرسك في المحاكمات ودعاوى الاستئناف المقبلة.

٥٨ - لكن المكتب يظل منشغلا بالوتيرة البطيئة التي تسير بها إجراءات التحقيق والمقاضاة في قضايا الفئة الثانية المحالة إلى البوسنة والهرسك من قبل المكتب. إذ أنجزت ٤ قضايا فقط من أصل ١٣ قضية أحييت فيما بين حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ولن يتم التقيد بتاريخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ المعلن عنه لإنجاز قضايا الفئة الثانية. وخلال لقاءات المدعي العام مع رئيس المدعين العامين الجديد في سرايفو في نيسان/أبريل ٢٠١٣، أشار رئيس المدعين العامين إلى أن مكتبه سيبدل المزيد من الجهود لمعالجة هذه المسألة. ووافق المدعي العام على العودة إلى البوسنة والهرسك في الأشهر التالية لمناقشة التدابير العملية التي يمكن اتخاذها من أجل إنجاز قضايا الفئة الثانية. ويأمل مكتب المدعي العام أيضا أن تقوم سلطات البوسنة والهرسك بإتمام التحقيقات التي انبثقت عن المواد التي أحالها إليها المكتب فيما يتعلق بالجرائم الموثقة في القضايا المعروضة على المكتب والتي لم تصدر بشأنها المحكمة أي لوائح اتهام.

#### ٤ - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة في المسائل القضائية

٥٩ - واصل مكتب المدعي العام تشجيع إقامة علاقات تعاون أفضل بين صربيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب، وذلك ما يعتبر عنصرا لا غنى عنه في مكافحة الإفلات من العقاب في يوغوسلافيا السابقة. وعمل المكتب أيضا على تشجيع علاقات العمل المثمر فيما بين المدعين العامين في المنطقة. ووقع مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك بروتوكولات تتعلق بتبادل الأدلة والمعلومات بشأن قضايا جرائم الحرب مع مكتي المدعين العامين في صربيا وكرواتيا في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣ على التوالي. ولو نفذت تلك البروتوكولات على النحو المناسب، فستشهد الطريق لتبادل الأدلة فيما بين الموقعين عليها وستتيح حولا عملية لمشاكل من قبيل التحقيقات الموازية. ويشجع مكتب المدعي العام السلطات على مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الاتفاقات ذات الصلة.

٦٠ - غير أن المكتب يظل يساوره القلق للتحديات الجسيمة التي لا تزال تعترض تنسيق أنشطة المؤسسات القضائية في شتى أنحاء المنطقة. فعلى سبيل المثال، لا تزال العقوبات القانونية التي تعترض تسليم المشتبه فيهم تقف عائقا أمام إجراء تحقيقات فعالة. ويتعين أن تعمل السلطات السياسية والقانونية في المنطقة بشكل عاجل من أجل النهوض بالتعاون الإقليمي في قضايا جرائم الحرب وتعزيزه. ويشكل تحسين التعاون الإقليمي على التصدي للجريمة المنظمة

سابقة مهمة، كما يدل على ذلك الاتفاق المبرم بين كرواتيا و صربيا بشأن تسليم الرعايا في قضايا الجريمة المنظمة.

## ٥ - تعاون الدول والمنظمات الأخرى

٦١ - يظل التعاون الذي تبديه الدول من غير دول يوغوسلافيا السابقة والمنظمات الدولية ذا أهمية في إنجاز ولاية المحكمة بنجاح. وحتى يتسنى لمكتب المدعي العام إحراز تقدم سريع في أعماله المتعلقة بالقضايا، يجب أن يتاح له باستمرار الوصول إلى المعلومات الغزيرة التي توجد لدى محفوظات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومؤسساتها الأخرى. ويعترف المكتب بالمساعدة التي تلقاها من الأمم المتحدة ووكالاتها والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المنظمات العاملة في يوغوسلافيا السابقة.

## جيم - التنفيذ الفعلي للاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب

٦٢ - مع اقتراب المحكمة أكثر من إنجاز ولايتها، يظل مكتب المدعي العام ملتزما بتشجيع إجراء محاكمات فعلية بشأن جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تقديم المعلومات من أجل مساعدة الهيئات القضائية الوطنية في المحاكمات المتعلقة بالجرائم الناشئة عن النزاع في يوغوسلافيا السابقة، علما أن طلبات المعلومات التي استلمت تجاوزت في حجمها الطلبات المستلمة في الفترة السابقة. وظل مشروع "المدعين العامين المعنيين بالاتصال" المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة الذي بلغ سنته الرابعة يشكل عنصرا رئيسيا من عناصر استراتيجية المكتب الرامية إلى تعزيز قدرات أنظمة العدالة الجنائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة فيما يتعلق بقضايا جرائم الحرب.

٦٣ - غير أنه لا تزال مسائل شديدة الأهمية مطروحة، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك. فرغم إحالة الدولة لوضع مئات من القضايا إلى الهيئات القضائية في الكيانين، لم يتلق مكتب المدعي العام أي طلبات مساعدة من سلطات الكيانين ولم يحرز سوى تقدم طفيف في معالجة القضايا على مستوى الكيانين. ونتيجة لإحراز تقدم محدود في هذا الشأن، يظل حجم القضايا المتراكمة هاما إلى درجة أن فرص التزام سلطات البوسنة والهرسك بالموعد النهائي المحدد في عام ٢٠١٥ في إطار الاستراتيجية تعتبر ضئيلة أو معدومة.

٦٤ - ويلزم اتخاذ تدابير شاملة وإبداء الالتزام بتحسين هذا الوضع بشكل جذري من أجل إضفاء الفعالية على الاستراتيجية، بما في ذلك تعيين مدعين عامين إضافيين في الكيانين

وغيرهم من الموظفين المؤهلين، فضلا عن توفير الموارد الكافية للتغلب على مشاكل منها حماية الشهود. ويشجع المكتب السلطات المسؤولة بقوة على توفير الموارد اللازمة.

## خامسا - أنشطة قلم المحكمة

٦٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم قلم المحكمة الدعم القضائي والدبلوماسي والتنفيذي والإداري للمحكمة. كما أدار قلم المحكمة برنامج التوعية الخاص بالمحكمة.

## ألف - مكتب المسجل

٦٦ - قدم المكتبُ المباشرُ للمسجِّلُ الدعمُ للمسجِّلُ في الاضطلاع بمسؤوليته العامة المتمثلة في إدارة قلم المحكمة، بما في ذلك الإشراف على جميع أقسام قلم المحكمة، وتمثيل المحكمة في علاقاتها مع الدولة المضيفة، والسفارات والوزارات، والأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى.

٦٧ - وقدم أيضا المكتبُ المباشرُ للمسجِّلُ المساعدة للمسجِّلُ في صياغة وتنفيذ الأولويات الاستراتيجية لقلم المحكمة، وقام على نحو استباقي بترشيد الإجراءات التنفيذية لتعكس التحول المستمر في أنشطة المحكمة من الإجراءات الابتدائية إلى إجراءات الاستئناف والانتقال من المحكمة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

٦٨ - ووفقا لاستراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة، واصل المكتب المباشر للمسجِّلُ، بالتعاون مع شعبة الشؤون الإدارية، تنفيذ العملية المعتمدة لتقليص عدد الوظائف. وساعد المكتبُ المسجِّلُ أيضا في صياغة تصور لإعادة هيكلة شعبة الدعم القضائي، التي ستنفذ في دورة الميزانية المقبلة.

٦٩ - وقدم المكتبُ المباشرُ للمسجِّلُ الدعمُ للمسجِّلُ في إدارة فرع أروشا من الآلية والتحضير لبدء عملياته في لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وشمل ذلك تقديم قدر كبير من الدعم الإداري والقانوني، ومواءمة مشاريع الميزانية لكل من المحكمة والآلية، واستقدام الموظفين، ووضع سياسات وإجراءات الدعم القضائي للآلية.

٧٠ - وفي إطار التحضير لنقل السجلات والمحفوظات إلى الآلية، تعاونت جميع أقسام قلم المحكمة مع قسم المحفوظات والسجلات في الآلية الذي يشغل مركزا للسجلات المركزية يحوي السجلات غير القضائية للمحكمة. وقام هذا القسم، بالتعاون مع المكتب المباشر للمسجِّلُ، بوضع مشروع خطة للاستجابة في حالات الطوارئ واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث تخص مستودعات السجلات المادية للمحكمة، كما أعد المبادئ التوجيهية

ذات الصلة، ونظم دورات تدريبية للموظفين لكفالة تنفيذ أحكام نشرة الأمين العام المعنونة "المحكمتان الجنائيتان الدوليتان: حساسية المعلومات وتصنيفها وتداولها والاطلاع عليها" بفعالية وكفاءة (ST/SGB/2012/3).

٧١ - وكفلت دائرة الاتصالات تزويد الصحفيين بالمعلومات الدقيقة والمستكملة فيما يتعلق بالأنشطة القضائية للمحكمة، علاوة على المواد السمعية - البصرية ذات الصلة لاستخدامها في تقاريرهم. وزاد إنجاز عدد من المشاريع الإعلامية البارزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من بروز عمل المحكمة على الصعيد الدولي. وظل الاهتمام بالمحكمة كبيرا، حيث زارها أكثر من ٨ ٥٠٠ شخص، منهم حوالي ٣١٥ شخصا من يوغوسلافيا السابقة. وعززت دائرة الاتصالات أيضا التغطية الإعلامية للذكرى السنوية العشرين للمحكمة وبدء عمل فرع لاهاي من الآلية.

٧٢ - وواصلت المحكمة زيادة حضورها في منابر وسائط التواصل الاجتماعي. وأطلع على المحتويات المنشورة على صفحة المحكمة على موقع فيسبوك من ١٠ ٠٠٠ إلى ٣٠ ٠٠٠ مرة كل شهر. وشكل زوار الموقع من يوغوسلافيا السابقة حوالي ٣٠ في المائة من المتابعين. أما حساب المحكمة على موقع تويتر، فقد تميز أيضا بزيادة عدد المتصفحين لمحتوياته زيادة مطردة. وشوهدت أشرطة الفيديو التي وضعتها المحكمة على قناتها على موقع يوتوب وعددها ١ ٦٢٥ شريطا، ١,٥ مليون مرة في المجموع حتى الآن، وكانت نسبة ٥٠ في المائة من مشاهديها من يوغوسلافيا السابقة.

٧٣ - وواصل برنامج التوعية تعزيز سيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة بتقديم معلومات وقائية عن عمل المحكمة وتراثها، فحفز ذلك النقاش في المنطقة بشأن قضايا أوسع نطاقا تتعلق بالعدالة، وآليات العدالة الانتقالية، والانتعاش بعد انتهاء النزاع. وفي إطار هذه الجهود، نظم برنامج التوعية مؤتمرين إقليميين بشأن تراث المحكمة، أحدهما في البوسنة والهرسك والآخر في كرواتيا، وبدأ المرحلة الثانية من عملية لتوعية الشباب في المدارس الثانوية والجامعات في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، استفاد منها ما مجموعه ١ ٦٥٠ شابا. وأنتج برنامج التوعية أيضا فيلما وثائقيا عن عمل المحكمة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في بلدية بريدور في البوسنة والهرسك، ونظم في المنطقة سلسلة من العروض الأولى لهذا الفيلم ومناقشات مائدة مستديرة بشأنه.

٧٤ - وواصل مكتب المحكمة الميدانيين في بلغراد وسرايفو القيام بأنشطة التواصل والتوعية على مدى الفترة المشمولة بالتقرير. وأغلق المكتبان الميدانيين في زغرب وبريشينا بحلول نهاية عام ٢٠١٢، تمشيا مع استراتيجية الإنجاز. ونظمت تلك المكاتب مجتمعة حوالي ٣٠ مناسبة

تواصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد منها أكثر من ٢ ٧٥٠ فردا. وفي إطار التحضير لبدء عمل فرع لاهاي من الآلية، نُظمت في بلغراد وسراييفو أنشطة ترويجية بشأن دورها ومهامها موجهة لمثلي السلطات القضائية المحلية والمنظمات غير الحكومية.

٧٥ - وواصل برنامج التوعية اعتماده الكلي على التمويل الخارجي. وتؤمن الموارد اللازمة لدعم الأنشطة في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ من مصدر تمويل جديد تابع للاتحاد الأوروبي، لكن هذا التمويل لن يكفي سوى لتغطية نصف برنامج فترة السنتين. وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٥، سيواصل برنامج التوعية جهوده في مجال جمع الأموال. وتناشد المحكمة الدول وغيرها من الجهات المانحة، بكل احترام، أن تواصل وتزيد دعمها لأنشطة التوعية في هذه المرحلة الحاسمة من ولاية المحكمة.

## باء - شعبة الدعم القضائي

٧٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم قسم خدمات إدارة ودعم المحكمة الدعم لتسعة من قضايا الدوائر الابتدائية، و ١١ من قضايا دائرة الاستئناف، وأربعة من قضايا انتهاك حرمة المحكمة<sup>(٢)</sup>، بما في ذلك الدعم المقدم لخدمة ١١ جلسة تداول بالفيديو و ١١ مهمة في إطار القاعدة ٩٢ مكررا. وساعد القسم أيضا ثلاثة متهمين غير ممثلين بمحاميين عن طريق مكتب التمثيل الذاتي التابع له، حيث وضعت حلولاً لمشاكل مختلفة واجهتهم خلال سير دعاواهم. وحتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣، قام القسم بتجهيز ٨ ٧٧٤ ملفا (حوالي ٥٠٥ ٢٤٨ صفحات) قدمتها الأطراف وجهات أخرى في القضايا المعروضة على المحكمة. وتلقى مكتب إدارة الوثائق ما عدده ١١٤ ١٤٠ صفحة من طلبات الترجمة التحريرية، تبين أن ٣٢٤ ١٠ صفحة منها مكررة، مما أدى إلى توفير مبلغ يناهز ٢٢٤ ٨٣٦ دولارا. وقد وضع القسم أيضا بروتوكولات ونفذ نظاما لتبادل السجلات القضائية ونقلها فيما بين المحكمة والآلية.

٧٧ - وواصل قسم خدمات المؤتمرات واللغات تقديم خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية وإعداد المحاضر إلى المحكمة، علاوة على خدمات الترجمة التحريرية لفرع أروشا من المحكمة. وحتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣، ترجم القسم حوالي ٥٩ ٠٠٠ صفحة إلى اللغات الإنكليزية، والفرنسية، والبوسنية/الكرواتية/الصربية، والألبانية، والمقدونية، في حين تواصلت أعمال دعم المحاكمات وترجمة الأحكام والوثائق القانونية الأخرى ولا تزال جارية. وسجلت

(٢) تشمل هذه الأرقام استئنافا واحدا لحكم بالبراءة قدم في إطار القاعدة ٩٨ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة؛ وتحتسب مرتين القضايا التي تحتوي على مكون ابتدائي ومكون استئنافي معا.

وحدة الترجمة الشفوية ما يقرب من ٦٠٠ ٣ يوم من أيام عمل مترجمي المؤتمرات الشفويين. وأصدرت خدمات تدوين محاضر المحكمة أكثر من ٧١ ٠٠٠ صفحة من محاضر الجلسات. وقُدمت أيضا خدمات الترجمة الشفوية للاجتماعات الرسمية، وجلسات إعداد الشهود، وخدمات البعثات خارج مقر المحكمة، بما في ذلك البعثات في منطقة يوغوسلافيا السابقة.

٧٨ - وحتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣، ساعد قسم الضحايا والشهود ٥٠٩ من الشهود وأفراد الدعم المصاحبين لهم في إجراءات السفر إلى لاهاي للإدلاء بشهادتهم. ونسقت وحدة الحماية التابعة للقسم إجراءات الاستجابة المهنية الرامية إلى مواجهة عدد متزايد من التهديدات التي يتعرض لها الشهود قبل وأثناء وبعد مشولهم أمام المحكمة للإدلاء بالشهادة في إطار إجراءاتها، وعملت على نقل الشهود المحميين إلى أماكن أخرى. ويعمل القسم بشكل وثيق مع فرع أروشا من الآلية من أجل إعداد سياسات وممارسات متسقة تتعلق بالضحايا والشهود.

٧٩ - وأعيدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير هيكله مكتب المعونة القانونية ومسائل الاحتجاز السابق، ونُقلت مهامه المتعلقة بالاحتجاز إلى وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة لكنه استبقى مهامه المتعلقة بالمساعدة القانونية بعد إعادة تسميته مكتب المعونة القانونية ومسائل الدفاع، فواصل المكتب الجديد إدارة نظام المعونة القانونية التابع للمحكمة، والإشراف على ما متوسطه ٢٧٥ عضوا من أعضاء أفرقة الدفاع. ومن أصل ٣٥ متهما في إطار الإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتُبر ٣١ متهما غير قادرين، بشكل كامل أو بشكل جزئي، على دفع أتعاب المحامين فمُكنوا من المعونة القانونية. وصُنّف أكثر من نصف هذه القضايا في الدرجة الأعلى من التعقيد. وأتاح مكتب المعونة القانونية ومسائل الدفاع أيضا مؤازرة الشهود المحتجزين بمحاميين وأدار شؤون تعيين أصدقاء المحكمة ودفع تعويضاتهم. وتمشيا مع جهود المحكمة الرامية إلى تقليص عدد الوظائف، خفض المكتب ميزانيته المخصصة للمعونة القانونية بنسبة ١٨ في المائة مقارنة بفترة السنتين السابقة. وفي إطار التحضير لنقل المهام إلى الآلية، قدم المكتب المساعدة فيما يتعلق بإدارة نظام المعونة القانونية.

٨٠ - وواصلت وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة توفير الأمن والرعاية لأربعة وعشرين محتجزا تحت سلطة المحكمة، وجرى التحضير لكفالة توفير الرعاية والأمن للمحتجزين تحت سلطة الآلية بمستويات مُرضية. وقُدم لجميع المحتجزين ما يلزم من الرعاية الطبية وأي مساعدة طبية متخصصة ضرورية. كما واصلت وحدة الاحتجاز تيسير مشول المحتجزين يوميا أمام المحكمة في جلساتها، وأشرفت على الإفراج المؤقت على عدد منهم. وفيما يتعلق بالمتهمين

الذين يقومون بتمثيل أنفسهم، كفلت وحدة الاحتجاز توفير أماكن تخزين إضافية وحيث مكتبي لهم، وتمكينهم من استخدام حواسيب ودخول قواعد البيانات بما يتناسب مع بيئة الاحتجاز، وأتاحت إمكانية إجراء مقابلات مع الشهود، سواء بشكل شخصي أو بالتداول بالفيديو. ووفرت وحدة الاحتجاز أيضا الإقامة لعدد من الشهود المحتجزين ويسرت الاتصال بين المحتجزين ووسائل الإعلام، عند الاقتضاء.

## جيم - شعبة خدمات الدعم الإداري

٨١ - بموجب القرار ٢٣٩/٦٦، قررت الجمعية العامة، بعد نظرها في تقرير الأمين العام واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة، أن تعتمد مبلغا إجماليه ١٠٠ ٠٣٦ ٢٨١ دولار لميزانية المحكمة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٨٢ - وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بمبلغ ١٨٥ ١٨٠ ١ دولارا من المقرر استغلالها في أنشطة متنوعة للمحكمة. وحتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣، تسلم صندوق التبرعات تبرعات نقدية تقدر بحوالي ٥١,٨ مليون دولار، خلال فترة وجود المحكمة. و تلقت المحكمة خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ٣١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، تبرعات نقدية بلغت ٣٤٧ ٠٣٢ ١ دولارا وتولت إدارة هذا المبلغ.

٨٣ - وظلت شعبة الشؤون الإدارية تشارك بنشاط في تنفيذ جهود تقليص عدد الوظائف وعملية الاستعراض المقارن الثانية، التي صممت بالتشاور مع ممثلي الموظفين. وتتضمن الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ تخفيضا صافيا في الوظائف يبلغ ١٢٠ وظيفة.

٨٤ - وقامت الشعبة أيضا بتنسيق إعداد الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، علاوة على صياغة الميزانية الثانية لفرع لاهاي من الآلية. ووُضعت خطة شاملة لإنهاء العمل الإداري واعتمدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأشرفت الشعبة، بما يتمشى مع استراتيجية الإنجاز، على إغلاق المكتبين الميدانيين في زغرب وبريشينا في متم عام ٢٠١٢. وأخيرا، قدمت الشعبة، على مدى فترة السنتين، الدعم الإداري للمساعدة في إنشاء الآلية.